



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

Impact factor isi 1.304

## العدد الثاني والعشرون / كانون الأول 2023

تنظيم الرقابة الداخلية والمراجعة المالية في مؤسسات القطاع العام.

إعداد الباحثة:

ورود علي قاسم العبابنة.

بلدية رحاب الجديدة.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

**الملخص:**

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل المشكلات المرتبطة بإجراءات تنظيم الرقابة الداخلية والتدقيق المالي في مؤسسات القطاع العام. وتبين المؤلفة أن الرقابة الداخلية باعتبارها عملية من الإجراءات المترابطة تضمن الحد من المخاطر عندما تحقق المؤسسة النتائج المرجوة من أنشطتها، يتم تقييم مستوى الرقابة الداخلية في سياق الأنشطة التي يتم تنفيذها من خلال الرقابة المالية الحكومية والمراجعة المالية الداخلية. توضح المقالة إجراءات تطوير لائحة الرقابة الداخلية، يعكس السمات المميزة الرئيسية للرقابة الداخلية والتدقيق المالي الداخلي، تم تشكيلها على تصنيف المخالفات (مخاطر) المتعلقة بالمحاسبة وإعداد التقارير الخاصة بالميزانية (المحاسبة) ، بالإضافة إلى إجراءات إعداد تقرير التدقيق، وتبين الدراسة أنه من أجل تحديد مجالات المشاكل بسرعة واتخاذ قرارات إدارية بناء على العوامل المحددة، من الضروري تعزيز الرقابة الإلكترونية الذكية ومحاسبة المالية العامة، وبالتالي إجراء بحث علمي شامل في المجالات الواعدة. عند إعداد وكتابة المقال، تم استخدام أساليب تنظيم المعلومات ومقارنتها وتجميعها، وتكمن الأهمية العملية في تطبيق الاستنتاجات والمقترحات المستخلصة من نتائج الدراسة من أجل تحسين الرقابة الداخلية والتدقيق، مما سيسمح للمستخدمين المهتمين بالحصول على معلومات أكثر موثوقية ومفهومة لاتخاذ القرارات الإدارية بناءً عليها.

**الكلمات المفتاحية:** مجال الميزانية، الرقابة المالية، التدقيق المالي الداخلي، محاسبة الميزانية ، المخالفات (مخاطر) ، تقارير الميزانية، تقرير التدقيق.



## المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية Arab Journal for Humanities and Social Sciences

### المقدمة:

تعد الرقابة الداخلية في مؤسسات الميزانية عنصراً ضرورياً للإدارة يساعد على ضمان التنفيذ عالي الجودة للمهام وتحقيق الأهداف، يسمح التطوير المستمر لعملية الرقابة نفسها للمؤسسات بتقليل المخاطر، والتعرف الفوري على المخالفات وأوجه القصور في أنشطتها والقضاء عليها، وزيادة كفاءتها. يتم حالياً القيام بالكثير من العمل لتحسين قانون الميزانية ومعايير الرقابة المالية الداخلية للدولة والتدقيق المالي الداخلي، حيث يتيح لك تقييم فعالية آليات الرقابة في المؤسسة وتحديد أوجه القصور والمخاطر المحتملة، مما يساعد على تحديد المجالات التي تتطلب جهوداً إضافية لتحسين عمليات العمل، وفي الوقت نفسه، من الناحية العملية، غالباً ما تنشأ مشكلة عندما يكون من الصعب فهم نوع البيانات ومن أي نظام معلومات محدد يجب استخدامه في أنشطة المراقبة، في أغلب الأحيان، يتم ضمان الحصول على معلومات موثوقة ومفهومة من خلال تنفيذ نظام التحكم الإلكتروني الذكي ومحاسبة المالية العامة لقرارات الإدارة<sup>1</sup>، وهي خطوة مهمة في تطوير وتحسين الرقابة الداخلية في المنظمات لأنها لا تساعد فقط على أتمتة عمليات مراقبة وتحليل النتائج (مما يوفر الوقت والجهد بشكل كبير)، ولكنها تضمن أيضاً تحديد المشاكل وأوجه القصور في العمل في الوقت المناسب من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليها.

### طرق ونتائج البحث:

وفقاً للقانون، يتعين على جميع المنظمات في القطاع العام إجراء الرقابة الداخلية وهذا المطلوب منصوص عليه في القانون الاردني بشأن المحاسبة، وكذلك السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء" من معيار القطاع العام الأسس المفاهيمية" المحاسبة المحاسبية وإعداد التقارير لمؤسسات القطاع العام". بحسب النظام المنسق عالمياً "السياسات المحاسبية والقيم المقدرة والأخطاء"، يوافق الكيان المحاسبي على إجراءات تنظيم وضمان (تنفيذ) الرقابة الداخلية. الرقابة الداخلية هي مراقبة (بما في ذلك المالية الداخلية) لحقائق الحياة الاقتصادية والعمليات الداخلية لموضوع المحاسبة (الخزائن أو الميزانية أو مؤسسة مستقلة)، يتم إجراؤها من أجل الامتثال للأفعال القانونية التنظيمية المعمول بها والتي تحكم المحاسبة وإعداد المحاسبة التقارير (المالية) ومتطلبات المحاسبة وإعداد البيانات المحاسبية (المالية). من الناحية العملية، يمكن إضفاء الطابع الرسمي على إجراءات تنظيم وإجراء الرقابة الداخلية في مؤسسة الميزانية في شكل لوائح الرقابة الداخلية (المشار إليها فيما يلي باسم اللوائح). في هذه الحالة، تتاح للمؤسسة الفرصة لتحديد بشكل مستقل من يقوم بتنفيذها:



## المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية Arab Journal for Humanities and Social Sciences

- من قبل موظف فردي: الذي يطلق على منصبه اسم المدقق
- قسم يتكون من عدة أشخاص (يتم إنشاؤه عادة في المؤسسات الكبيرة، حيث لا يستطيع موظف واحد القيام بمهمة إجراء الرقابة الداخلية).
- عند تطوير اللوائح في مؤسسة الميزانية، من الضروري مراعاة نوع ونطاق النشاط، وتوصيات المؤسس، ونطاق المهام المنجزة والأوامر الحكومية، فضلاً عن الهيكل التنظيمي (بما في ذلك المالي)، وما إلى ذلك لوائح الرقابة الداخلية، وفقاً للمتطلبات التنظيمية - الإجراءات القانونية، يمكن أن تحدد:
- الأهداف والوظائف (الحقوق والالتزامات)، ومهام المدقق (إدارة الرقابة والتدقيق).
- متطلبات المدقق (موظف في إدارة الرقابة والتدقيق) (المستوى التعليمي، مدة الخدمة، عدم وجود سجل جنائي، الخ).
- الأنشطة التي تم تنفيذها أثناء أنشطة مكافحة.
- أساليب عمل مراقب الحسابات (إدارة الرقابة والتدقيق) عند أداء المهام والمهام الموكلة إليه.
- تبعية ومساءلة المدقق (رئيس قسم الرقابة والتدقيق).
- واجب المدقق (رئيس قسم الرقابة والتدقيق) إبلاغ رئيس المؤسسة بالمخالفات التي تم تحديدها.
- إجراءات تسجيل نتائج أنشطة المراقبة (قد يتم تقديم نموذج تقرير يتم ملؤه بناءً على نتائج التفتيش).
- إجراءات إعداد التقارير (التقارير) عن أعمال المدقق (قسم الرقابة والتدقيق).

### هيكل لائحة الرقابة الداخلية:

الأهداف والغايات الرئيسية للرقابة الداخلية لمؤسسة الميزانية، تمت الإشارة إليها في الجزء العام من اللوائح ويجب توزيعها بحسب الأولوية، هناك يمكنك أيضاً الاستشهاد بالأفعال القانونية التنظيمية التي يستند إليها نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة الميزانية.

تم تطوير قسم "تنظيم نظام الرقابة" بناءً على الأهداف والغايات، لأنها تؤثر على اختيار أنشطة محددة، ويشير إلى أنواع الرقابة الداخلية، وقائمة الأنشطة المقابلة، فضلاً عن قواعد وطرق تنفيذ التردد، مع إجراءات التعامل مع المسؤولين أو الإدارات أثناء التفتيش.

يجب وصف إجراءات وأهداف أنشطة الرقابة بالتفصيل: على سبيل المثال، تقسيمها إلى نقاط منفصلة والإشارة في كل منها إلى الموضوع المباشر للتفتيش وتسلسل الإجراءات. ومن الأفضل وضع قائمة الكائنات في قسم منفصل، مع الإشارة إلى المستندات التي سيتم استخدامها لتوثيق النتائج. يُنصح بإصلاح إجراءات الموافقة على برنامج التفتيش (على سبيل المثال، بأمر من رئيس منظمة الميزانية)؛ إذا تم توفيرها في الخطة،





## المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية Arab Journal for Humanities and Social Sciences

فيمكنك أن تأخذ شكل وثيقة من جدول زمني لتنفيذها، يحتوي على: كائن وفترة التفتيش؛ الفترة التي سيتم تنفيذها، قائمة الأشخاص المسؤولين. يمكن إضفاء الطابع الرسمي على الجدول الزمني في اللوائح نفسها أو الموافقة عليه بشكل منفصل بأمر من المدير. في القسم الخاص بأشياء المراقبة وأنواع تدابير المراقبة، يتم وصف قائمة مفصلة بالأشياء الخاضعة للمراقبة وأنواعها. على سبيل المثال، الاستخدام المستهدف والفعال للأموال؛ الأنشطة المدرة للدخل؛ وثائق التقدير والتخطيط)، تقدير الميزانية، معايير التكلفة، حساب التكاليف المخططة والمعارية، صحة انعكاس الكائنات المحاسبية، تسجيل الوثائق الأولية والسجلات المحاسبية، المعاملات مع الأموال النقدية وغير النقدية، وثائق حول تنظيم المحاسبة وإعداد وعرض التقارير. وتشمل الأخيرة ما يلي: اللوائح المتعلقة بعمولة استلام الأصول والتصرف فيها، وكذلك عمولة المخزون، تنفيذ الاتفاقيات والعقود، وثيقة التخطيط التكافؤ، مما يعكس موثوقية مؤشرات حجم العمل المنجز والخدمات المقدمة، وامتثال البيانات المحاسبية والميزانية والإحصائية والضريبية وغيرها من بيانات التقارير مع البيانات المحاسبية، وكذلك الأصول المادية (اكتمال الرسملة والسلامة والتوافر الفعلي وفقاً لبيانات المخزون)، والالتزامات (التوافر، وأسباب التعليم وتوقيت سداد الديون، والتسويات مع الأشخاص المسؤولين، وعلاقات العمل مع الموظفين، بما في ذلك الأوامر، وحساب الأجور، والمزايا، والامتثال لتشريعات العمل، وخطة إدارة العمل) وفي قسم "الأحكام الختامية" لا بد من تحديد تسلسل التعديلات والإضافات على اللائحة، يمكنك أيضاً الإشارة إلى الإجراء الخاص بإزالة الانتهاكات بناءً على نتائج أنشطة المراقبة، إذا لم يتم تحديد ذلك في الأقسام الأخرى.

### أنواع وإجراءات الرقابة الداخلية وأنواع التقارير:

أثناء الرقابة الداخلية، يقومون بتوضيح ما إذا كانت المستندات تتوافق مع المتطلبات القانونية، ومقارنة البيانات، وتحليل المعلومات، وتنقسم إجراءات الرقابة إلى مرئية (ينفذها الموظفون بدون برامج)، وتلقائية (يتم تنفيذها بواسطة برنامج دون مشاركة الموظفين) ومختلطة (يتم تنفيذها بواسطة الموظفين باستخدام برامج خاصة، بما في ذلك برامج الكمبيوتر).



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

بعد الانتهاء منها يجب إصدار تقرير بنتائج الرقابة الداخلية. يمكن تحديد إجراءات تشكيلها وتوقيت تنظيم مجال الميزانية بشكل مستقل، ويعكس التقرير، كقاعدة عامة، المخالفات وأوجه القصور في العمل، وكذلك النتائج العامة. من الناحية العملية، عند الانتهاء من تدقيق الرقابة، يتم إعداد مذكرة توضيحية توضح ما يلي:

• إجراءات إزالة المخالفات وأوجه القصور التي تم تحديدها أثناء الرقابة الداخلية، وأسباب حدوثها خلال فترة التقرير.

• معلومات عن المسؤولين الذين تم التفتيش عليهم، وإجراءات تحسين مؤهلاتهم.

• قائمة المواد المرسلة إلى هيئات الرقابة المالية الداخلية للبلدية، ووكالات إنفاذ القانون.

• تقديم معلومات عن الجناة إلى العدالة.

بناءً على نتائج الرقابة الداخلية الأولية، يتم عادةً إعداد بروتوكول أو مذكرة تفتيش، تُرفق بها المستندات مع قائمة التدابير لإزالة أوجه القصور والمخالفات (إذا تم تحديدها)، بالإضافة إلى توصيات لمنع حدوث أخطاء مماثلة في المستقبل، يتم وضع نتائج الفحص أثناء الرقابة الداخلية الحالية في شكل استنتاج، ويتم وضع نتائج التدقيق والتحقق في إطار الرقابة الداخلية اللاحقة في شكل تقرير حر. تنعكس المعلومات المتعلقة بنتائج تدابير الرقابة من قبل مؤسسات الميزانية والمؤسسات المستقلة والمؤسسات الحكومية كجزء من أنشطة الرقابة، يمكن للمسؤولين (الموظفين) في الكيان المحاسبي تنفيذ إجراءات الرقابة مثل:

• التحقق من توثيق حقيقة الحياة الاقتصادية.

• تأكيد الامتثال بين أهداف الرقابة الداخلية (تسوية البيانات) أو امتثالها للمتطلبات المحددة.

• ترخيص المعاملات (تأكيد كفاءة المعاملات).

• الإشراف.

• التواصل من أجل الحصول على معلومات موثوقة حول الجوهر الاقتصادي للمعاملات التجارية لضمان انعكاسها الصحيح في المحاسبة.

• المراقبة [المراقبة المنتظمة للمعاملات التجارية وجمع المعلومات بشأن تنفيذها من أجل تحديد فعاليتها (فعاليتها)]



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

الجدول رقم (1) الفروق بين الرقابة المالية الداخلية والتدقيق المالي الداخلي.

سمة مميزة	الرقابة المالية الداخلية	التدقيق المالي الداخلي
من يدير	جميع المسؤولين عن إجراءات الموازنة (ممارسة الرقابة الذاتية، الرقابة عن طريق التبعية، الرقابة ذات الصلة)	القسم أو الشخص المرخص له بالتدقيق المالي الداخلي
الهدف من التفتيش	التحقق من صحة إجراءات الميزانية، بما في ذلك المحاسبة وإعداد التقارير، لتحديد المخالفات وإزالتها في الوقت المناسب	تحليل كيفية تنظيم إجراءات الميزانية وتنفيذها، بما في ذلك المحاسبة وإعداد التقارير. تقديم مقترحات لتحسين الوضع المالي. التحقق من جودة الإدارة المالية، موثوقية تقارير الميزانية، تقييم نظام الرقابة الداخلية
نتائج الإختبار	منع أو القضاء على المخالفات والأخطاء وأوجه القصور على الفور	قم بإعداد تقرير التدقيق مع المقترحات لتحسين إجراءات الميزانية
المسؤولية	غير مثبتة	في حالة تحديد المخالفات غير القابلة للتصحيح وتحديد مرتكبيها، يجب إرسال المعلومات حول ذلك إلى إدارة البلدية

المصدر: من إعداد المؤلفة

- السيطرة على الوجود الفعلي وحالة الكائنات المحاسبية.
- الإجراءات الرقابية الأخرى المنصوص عليها في وثائق السياسة المحاسبية.

من أجل منع المخالفات في الأنشطة المالية أو القضاء على تلك الموجودة بالفعل، يتم تنفيذ الرقابة المالية الداخلية من قبل جميع المنظمات في قطاع الميزانية. يوجد حالياً إطار تنظيمي واسع النطاق ينظم تنفيذه، وتم وصف قضايا تطوير المفهوم الحديث للرقابة الداخلية بالتفصيل حيث يتم تحليل مشاكل تشكيل نظام الرقابة الداخلية في مؤسسات الموازنة في المجال الاجتماعي، تمت مناقشة قضايا تنظيم الرقابة المالية الداخلية والتدقيق في الجامعات تم وصف أنواع وإعداد وإجراء الرقابة الداخلية (بما في ذلك المالية) بتفاصيل كافية يحدد المعيار الاتحادي "تعريف ومبادئ ومهام التدقيق المالي الداخلي" الغرض من التدقيق المالي الداخلي كتحليل لترتيب تنظيم وتنفيذ إجراءات الميزانية، ووضع مقترحات لتحسين الوضع المالي، وتحسين جودة الإدارة المالية لمؤسسة الموازنة، يتم عرض الاختلافات الرئيسية بين الرقابة المالية الداخلية والمراجعة الداخلية في الجدول. 1.





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

**التدقيق المالي الداخلي: أهداف وخصائص التنفيذ**

تتم عمليات التدقيق المالي الداخلي من قبل المؤسسات والهيئات المعنية بتخطيط وتنفيذ الموازنة ومحاسبة الموازنة وإعداد تقارير الموازنة (المدراء وكبار مديري أموال الموازنة والجهات الحكومية التابعة لهم وكذلك إدارات المحاسبة المركزية). لا يُطلب من مؤسسات الموازنة والمؤسسات المستقلة إجراء عمليات تدقيق مالي داخلية، لأنها لا تشارك في عملية الموازنة. الاستثناءات ممكنة إذا كانت مؤسسة من هذا النوع (على سبيل المثال، في مجال العلوم والتعليم والثقافة والرعاية الصحية) مخولة بصلاحيات المدير الرئيسي لأموال الميزانية ويتم تمويلها من نفقات الميزانية. أثناء التدقيق المالي الداخلي، يتم أيضًا اختبار نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة الميزانية.

تخضع المحاسبة المركزية عادة للتدقيق المالي الداخلي، حيث يتم اختيار أحد الأشكال التنظيمية الأربعة للتدقيق إنشاء وحدة خاصة، أو إجراء تدقيق مبسط، أو تفويض سلطة التدقيق إلى المدير الرئيسي أو متخصص آخر.

عند اتخاذ القرارات بشأن شكل التدقيق المالي الداخلي، ينبغي للمرء أن يسترشد بخصائص موضوع الرقابة على النحو التالي: درجة توفير العمالة والوقت والموارد المادية والمالية؛ إمكانية إنشاء وحدة مستقلة للموظفين للتدقيق. معلومات حول مخاطر الميزانية المحددة، وكذلك أسبابها والعواقب المحتملة للتنفيذ؛ عدد العمليات المماثلة لتنفيذ إجراءات الموازنة التي لم يتم تحديد مخاطر الموازنة الخاصة بها أو لم يتم إزالة أسبابها، ويتم تضمين نتائج الأنشطة الرقابية التي تقوم بها الجهات الحكومية، بالإضافة إلى بيانات عن المخالفات النموذجية المكتشفة، في تقرير نتائج مراقبة جودة الإدارة المالية، بناءً على أنشطة المراجعة، يتم تحديد ما إذا كانت هناك حقائق تؤثر على موثوقية تقارير الميزانية المجمعة بواسطة المحاسبة المركزية.

ما إذا كانت المعلومات حول حقائق الحياة الاقتصادية لمؤسسة أو وكالة حكومية مدرجة بالكامل في الوثائق الأولية؛ هل تم تشكيل المستندات بشكل صحيح؟ هل هناك أي مخالفات في إجراءات نقل المستندات والمعلومات والبيانات إلى البنك المركزي؟ ما إذا كان يتم إجراء الجرد بشكل صحيح؛ هل المعلومات الواردة في المذكرة التوضيحية موثوقة وكاملة ومحايدة؟ ما هي طرق تطبيق الرقابة الداخلية. لتوحيد الفهم والتوحيد لجميع هذه الأنشطة، قامت وزارة المالية بتطوير ونشر على موقعها الرسمي توصيات منهجية لتنظيم التدقيق المالي الداخلي<sup>7</sup>. يتم عرض قائمة المخالفات (المخاطر) الرئيسية لتنظيم محاسبة الميزانية (المحاسبة) من قبل مؤسسات القطاع العام في الجدول 2. تم تحديد الانتهاكات النموذجية والكبيرة التي تم تحديدها أثناء عمليات التفتيش





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

- شاركت المؤسسات في أنشطة مدرة للدخل لم ينص عليها الميثاق؛
- الدخول في معاملات كبيرة دون موافقة المؤسس.
- لم يتم إجراء تعديلات على مؤشرات خطة عندما أكد المؤسس على ضرورة استخدام رصيد الأموال أو تغيير حجم الإيرادات المخططة.
- لم ينعكس في المحاسبة مبلغ الاتفاقية المبرمة لتقديم الإعانات المالية لتنفيذ المهام الحكومية.
- الاستخدام غير الفعال للأموال لشراء المعدات كجزء من تنفيذ برامج تطوير المؤسسة.
- إشراك منفذين مشاركين بشكل غير قانوني في أداء مهمة حكومية دون تزويد المؤسس بالمعلومات ذات الصلة المملوءة في نظام "الميزانية الإلكترونية".
- سلوك المفتشين جرد التسويات مع الأطراف المقابلة، والتي يتم خلالها التأكد من صحة وصحة مبالغ الذمم المدينة والدائنة. يسمح المخزون بتحديد التشوّهات في مؤشرات الذمم المدينة والدائنة في تقارير مؤسسة الدولة، ولكن لا ينبغي أن يحتوي التقرير على مؤشرات لهذه الأنواع من الديون من الكيانات القانونية غير المدرجة في سجل الدولة الموحد للكيانات القانونية. وبالعودة إلى المسائل المطروحة، نلاحظ أنه بناء على نتائج التدقيق في موثوقية التقارير السنوية، فإن رئيس فريق التدقيق ملزم بوضع استنتاج يعكس المعلومات حول درجة موثوقية الرقابة المالية الداخلية؛ الحقائق أو العلامات التي لها أو قد يكون لها تأثير على موثوقية تقارير الميزانية وإجراءات الحفاظ على محاسبة الميزانية. يقوم المدققون بتقييم تنظيم نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الرقابة، وهو أمر ضروري لتحديد فعالية أنشطة الرقابة: هل هناك لوائح رقابية أو إجراءات زائدة أو مكررة؛ كيفية تحليل النتائج وتقديم التوصيات لتصحيح المخالفات. وتحليل نظام الرقابة المالية الداخلية، يقوم المدققون بمراقبة إجراءات الرقابة؛ دراسة الوثائق التي تعكس نتائج الرقابة. يقومون بالتحقق بشكل انتقائي مما إذا كانت هناك أخطاء أو أوجه قصور في العمليات التي اجتازت مرحلة التحكم. كجزء من التدقيق، يتم تحليل تنظيم إجراءات محاسبة الميزانية وإعداد التقارير، حيث يتم التحقق من توافر وملاءمة وكفاية القوانين المحلية التي تنظم المحاسبة وإعداد التقارير، ويتم تحديد مخاطر تشويه تقارير الميزانية، أي الأحداث التي تؤثر سلباً على جودة المحاسبة، وكذلك إعداد التقارير وعرضها والموافقة عليها. تم الكشف عن جميع قواعد تحديد المخاطر وتقييمها في الملحق رقم 1 للمعيار "إجراء تدقيق مالي داخلي للتأكد من موثوقية تقارير الميزانية والامتثال لإجراءات الحفاظ على محاسبة الميزانية مع المنهجية الموحدة لمحاسبة الميزانية، إعداد وتقديم واعتماد تقارير الميزانية، يتم عادةً تقييم مستوى مخاطر الميزانية في الممارسة العملية وفقاً لمعيارين:



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

- احتمال ارتكاب خطأ : يقوم المدقق بتحليل الأحداث التي قد تؤثر سلباً على إجراءات الموازنة. على سبيل المثال، المؤسسة غير قادرة على دفع تكاليف الخدمات المتعاقد عليها بسبب نقص التمويل؛ لم تعكس المعلومات المتعلقة بالمؤشرات في تقارير الميزانية أو عكستها، ولكن بالمخالفة للمنهجية الموحدة للمحاسبة وإعداد التقارير.
- درجة تأثير الخطأ أو أهميته: مستوى التأثير السلبي للحدث على نتيجة إجراء الموازنة الداخلية. يتم تقييم قيمة كل معيار من معايير المخاطر على أنها منخفضة أو متوسطة أو عالية.
- وبناء على نتائج التدقيق، يقوم الشخص الذي يقود فريق التدقيق بالتوقيع على الاستنتاج وتقديمه إلى رئيس المؤسسة أو المسؤول الرئيسي. كجزء من التدقيق المالي الداخلي، يتم تقييم ما يلي:
- أنشطة المسؤولين في مؤسسة (قسم) لتحقيق أهداف هذه الوكالة الحكومية (المؤسسة)، وتقديم الخدمات أو العمل الحكومي، وأداء وظائف الدولة أو البلدية.
- مؤشرات تنفيذ إجراءات الموازنة والاقتصاد

الجدول رقم (2) مخالفات (مخاطر) تنظيم وصيانة محاسبة الميزانية (المحاسبة) في مؤسسات القطاع العام

المخالفات	
<b>1. مخالفات في تنظيم محاسبة الموازنة</b>	
1.1	عدم وجود سياسات محاسبية معتمدة بحسب الأصول
1.2	عدم كفاية تزويد المشاركين المرؤوسين في عملية الموازنة بتعليمات حول تنظيم محاسبة الموازنة فيما يتعلق بالميزات الخاصة بالصناعة للأنشطة الوظيفية للمشاركين المرؤوسين في عملية الموازنة
1.3	مخالفة المتطلبات المحاسبية
1.4	مخالفة متطلبات تطبيق قواعد الاحتفاظ بسجلات الميزانية (المحاسبة) وإعداد تقارير الميزانية (المحاسبة) المعتمدة من قبل السلطات التنفيذية.
<b>2. مخالفات الميزانية (المحاسبة) المحاسبية</b>	
2.1	تشويه أي مؤشر للبيانات المحاسبية (المالية) معبراً عنه بالقيمة النقدية
2.2	تسجيل حقيقة غير موجودة من حقائق الحياة الاقتصادية أو كائن وهمي أو متظاهر من محاسبة (محاسبة) الميزانية في سجلات الميزانية (المحاسبة)
2.3	الاحتفاظ بحسابات محاسبية خارج السجلات المحاسبية المعمول بها
2.4	إعداد البيانات المحاسبية (المالية) التي لا تعتمد على البيانات الواردة في سجلات الميزانية (المحاسبية).
2.5	مخالفة متطلبات تنظيم تخزين المستندات المحاسبية خلال فترات التخزين المحددة لهذه المستندات



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

2.6	عدم الامتثال لمنهجية تطبيق مخطط حسابات محاسبة الميزانية (المحاسبة)، وإجراءات تعكس العمليات لتنفيذ الميزانية (باستثناء سوء استخدام الأموال)
2.7	الانعكاس غير المناسب في محاسبة الميزانية (المحاسبة) لحقائق الحياة الاقتصادية (نتائج العمليات) التي لم تؤدي إلى عدم موثوقية تقارير الميزانية (المحاسبة)
2.8	الجهل وعدم وجود سجل للمشتريات التي تتم دون إبرام عقود البلدية
2.9	عدم وجود معلومات إلزامية في سجل المشتريات التي تتم دون إبرام عقود حكومية أو بلدية
<b>3. مخالفات (مخاطر) عند إعداد المستندات الأولية</b>	
3.1	مخالفة متطلبات تسجيل وقائع الحياة الاقتصادية لكيان اقتصادي بمستندات محاسبية أولية بما في ذلك عدم وجود مستندات محاسبية أولية
3.2	عدم توفر تفاصيل المستندات المطلوبة وأختام الشهادات وتوقعات المنفذين المسؤولين
<b>4. المخالفات (مخاطر) في تكوين السجلات المحاسبية</b>	
4.1	مخالفة متطلبات السجل المحاسبي
<b>5. المخالفات (مخاطر) عند تنظيم وإجراء جرد الأصول والالتزامات</b>	
5.1	مخالفة متطلبات إجراء جرد الأصول والالتزامات وكذلك قائمة الأشياء الخاضعة للجرد من قبل جهة اقتصادية معينة
5.2	عدم الاتساق بين التوافر الفعلي للأصول المادية والبيانات المحاسبية
<b>6. مخالفات التعامل بالنقد وإجراء المعاملات النقدية ومتطلبات استخدام الحسابات المصرفية الخاصة</b>	
6.1	مخالفة إجراءات التعامل بالنقد وإجراءات إجراء المعاملات النقدية وكذلك انتهاك متطلبات استخدام الحسابات المصرفية الخاصة
6.2	تجاوز حد الرصيد النقدي في السجل النقدي

المصدر: من إعداد المؤلف.

الهدف من التقييم هو تحسين جودة أداء المسؤولين لواجبات عملهم، ووضع مقترحات لزيادة فعالية وكفاءة استخدام صلاحيات الميزانية (يتم تقييم تنفيذ صلاحيات الميزانية بالتزامن مع نتائج المراقبة) وإجراءات الميزانية، يتم تحديد تأثير البرنامج على النتائج، وة يتم تشكيل توصيات لتحسين العمليات، ومنع أوجه القصور والمخالفات، وتحسين نوعية صلاحيات الميزانية، وترسيم حدودها، تحسين تفاعل المعلومات، يتم النظر في نتائج تنفيذ قرارات المسؤولين، يتم تقييم اقتصاد وفعالية استخدام أموال الميزانية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ كفاءة استخدامها، بناء على نتائج التفتيش، يتم إعداد تقرير التدقيق، الذي يحدد المخالفات أو





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

أوجه القصور التي تم تحديدها ومقترحات القضاء عليها، ويلاحظ مدى فعالية الرقابة المالية الداخلية، تم وصف مخاطر الميزانية واقتراح خيارات لتقليلها. وترد القائمة الكاملة للمعلومات التي يجب أن يتضمنها الاستنتاج في البند 4 من المعيار "تنفيذ نتائج التدقيق المالي الداخلي" رقم 12. وقد أظهرت الممارسة أنه من الضروري إعادة بناء نظام الرقابة، بما في ذلك الابتعاد عن استخدام الوسائط الورقية قدر الإمكان. توجد فرص كبيرة من حيث تقديم إجراءات التخطيط والمحاسبة وإعداد التقارير بتنسيق رقمي ودمج هذه البيانات مع أنظمة المعلومات ذات الصلة في التحكم الإلكتروني الذكي، إن تنفيذه يخلق الأساس لنوع جديد من التفاعل بين السلطة والأشياء الخاضعة للرقابة في شكل مشاورات وتوصيات لتحسين أنشطة المؤسسة، لن تحل المراقبة الإلكترونية الذكية محل الرقابة المالية. SMART عبارة عن تحليل ومراجعة عبر الإنترنت للمؤسسات الموجهة نحو المخاطر. سيكون مستخدمو نظام التحكم SMART هم:

- هيئات الرقابة المالية الخارجية للدولة (البلديات).
- هيئات الرقابة المالية الداخلية للدولة (البلديات).
- وحدات التدقيق المالي الداخلي .
- المؤسسات .

### الاستنتاجات:

أظهرت الدراسة الحاجة إلى التحسين المستمر لتنظيم وإجراء الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام بسبب الإطار التنظيمي المتغير والمتطور سواء في هذا المجال أو فيما يتعلق بالرقابة المالية الداخلية والتدقيق. إن الزيادة في الإنفاق الحكومي، المرتبطة بالوضع السياسي الحالي، تجبر الهياكل ذات الصلة على تعزيز الرقابة على إنفاق أموال الموازنة، بما في ذلك من خلال التحكم الإلكتروني الذكي (التحكم). يهدف البحث العلمي في هذا المجال في المقام الأول إلى تحسين إجراءات وأساليب الرقابة، وتحديد المجالات التي تزيد فيها مخاطر تشويه البيانات المحاسبية (المالية)، وزيادة موثوقية المحاسبة. ولذلك، فإننا نقترح:

- أن نحدد بشكل واضح في الوثائق التنظيمية ذات الصلة هيكل اللوائح الخاصة بتنظيم الرقابة الداخلية لمؤسسة الدولة.
- تطوير جهود الوزارات والدوائر المعنية واعتماد قائمة مؤشرات الأداء للمؤسسات الحكومية.
- وضع معايير لتقييم المخاطر المرتبطة بأنشطتها.





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المصادر:

1. الججاوي طلال محمد علي ، و الزرفي محمد محيسن عبد الرضا، دور التدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال في البيانات المالية لنشاط البلديات ، بحث تطبيقي ، 2017، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد (24) ، المجلد (6).
2. سمور، مجدولين.2017. انجازات ديوان المحاسبة في مجال المأسسة والعمل الرقابي. المؤتمر الثالث لديوان المحاسبة، دولة الأردن، ص:1-23.
3. إبراهيم، إيهاب نظمي. 2013. مدي فاعلية ديوان المحاسبة في المحافظة علي المال العام. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الاسلامية – جامعة الزرقاء الخاصة - مجلد 13 العدد 2 ص: 157-146، 2013 عمان الأردن
4. سويلم ، عطاالله احمد سويلم. 2017. دور قانون المحاسبة في الحفاظ على المال العام من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة في الاردن. المجلة العالمية للتسويق الإسلامي-الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي -مجلد 6، العدد1، ص: 149- 139، 2017 بلندن بريطانيا.
5. الشبيل، عون والمومني، محمد.2013. أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مهام مدققي ديوان المحاسبة الأردني في تعزيز المساءلة والشفافية، دراسة ميدانية. مجلة المنارة، المجلد 19 عدد 4، ص 325-359.
6. أبو القاسم، محمد.2013. مدى فعالية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة. مجلة العلوم السياسية والاقتصادية، العدد 2، ص:287.
7. جمال ، جيهان عبد المعز ، المراجعة و حوكمة الشركات ، 2014 ، ط 1 ، دار الكتاب الجامعي ، العين – الامارات العربية المتحدة.
8. الجوهر ، كريمة علي كاظم ، و البلداوي شاكر عبد الكريم ، و محمد احسان ذياب ، حمودي احمد جاسم ، الاتجاهات الحديثة في التدقيق و الرقابة وفقا للمعايير الدولية و التشريعات المحلية ، 2017 ، ط 1 ، مكتب الجزيرة للطباعة و النشر ، بغداد ، العراق.
9. كتاب المدقق الداخلي المجاز -هوك، ج1، 2020 ، اساسيات التدقيق الداخلي، ترجمة ونشر مؤسسة الجمان لاستشارات الاعمال الإدارية ، مركز تدريب صرح، عمان ، الأردن.
10. محمد ، زامل فليح الساعدي ، و حكيم حمود فليح الساعدي ، التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية ، 2019 ، ط 1 ، دار عشتار الاكاديمية (IAG) للنشر و التوزيع ، بغداد ، العراق.